BAHRA
General, political weekly newspaper
Issued by Assyrian Democratic Movement
www.zowaa.org
E.mail: bahra@zowaa.org
تصدر بطبعتين عربية وسريانية
الطبعة العربية صباح كل يوم أحد
سعر النسخة ٢٥٠ دينار
المقالات تعبر عن آراء كتابها

الضياء
بهرا
صدر العدد الأول في ٢٦ حزيران ١٩٨٢

أسبوعية سياسية عامة
تصدرها
الحركة الديمقراطية الآشورية

Bahra No 463. Sun. 30 Nov 2008
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد ٩٦٣ لسنة ٢٠٠٧
العدد ٤٦٣ -الاحد ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨م -٦٧٥٨ آ

الفنان بيبا ملك الغناء الاشوري ص٤
مصلحة العراق ومصالح الاخرين ص٥
شاكر سيفو...من اجل بغداد ص٦
مذكرات الكهف الاحمر ص٨

النائب يونادم كنا
كسبنا الدعوى في المحكمة الاتحادية العليا لضمان حق تمثيل الكلدان والاشوريين في المفوضية العليا للانتخابات

مجلس النواب
يصادق على اتفاقية انسحاب القوات الامريكية وتنظيم انشطتها خلال وجودها المؤقت واتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون
ويصادق على ورقة الكتل النيابية للاصلاح السياسي

بهرا. متابعات

صادق البرلمان العراقي بالأغلبية يوم الخميس خلال جلسة وصفت بالتاريخية على الاتفاقية الأمنية مع واشنطن التي تحدد جدولا زمنيا لانسحاب القوات الأميركية من البلاد، وذلك بعد ان توصلت الكتل البرلمانية إلى توافق سياسي. وصوت ١٤٩ نائبا لصالح الاتفاقية من أصل ١٩٨ حضروا الجلسة التي شهدت احتجاجا شديدا من قبل الكتلة الصدرية التي رفع أعضاؤها لافتات داخل الجلسة كتب عليها "كلا للاتفاقية". وكان النائب العراقي علي الأديب قد أكد أن الكتل السياسية توصلت إلى توافق فيما بينها.

كذلك، نقل عن النائب سليم الجبوري الناطق باسم كتلة جبهة التوافق قوله إن الجبهة ستصوت لصالح الاتفاقية إذا بقيت على هذه الصيغة.

يشار إلى أن البرلمان العراقي واجه صعوبة كبيرة في التوصل إلى إجماع، خصوصا بعد مطالبة بعض الكتل بإلغاء قانون المساءلة والعدالة المعروف بقانون اجتثاث البعث. كما صادق البرلمان على وثيقة الكتل النيابية للاصلاح السياسي.

اللواء عطا.. لن يحدث فراغ أمني بعد انسحاب الأميركيين

كشف المتحدث باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا عن أنه ليس هناك من داع لتخوف العراقيين في حال انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من مناطق بغداد بعد تنفيذ الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة، وانه "لن يحدث أي فراغ أمني خاصة وان هناك جداول وضعتها الحكومة تعالج هذا الأمر بشكل بالغ الدقة".

وأضاف قاسم أن "جميع الجداول الموضوعة من قبل الحكومة العراقية وبإشراف القائد العام للقوات المسلحة هي جداول دقيقة مبنية على تقييم لمعطيات الواقع الأمني، وان أي انسحاب وفق ما مدرج في الاتفاقية هو مدروس بعناية ووضعت خطط بطريقة دقيقة، وهي تأخذ بنظر الاعتبار أسوأ الاحتمالات، فلا داعي للقلق أو الخوف إذا سرنا باتجاه تنفيذ البنود الواردة في الاتفاقية الأمنية بسحب القوات من الشارع العراقي". وشدد اللواء عطا على انه "لن يكون هناك أي فراغ أمني، فحسب التواريخ المذكورة حيث انه في حزيران ٢٠٠٩ سيتم سحب القوات الأجنبية من داخل المدن يسبقه انتشار وسد جميع الثغرات من قبل القوات الأمنية العراقية بفترة مناسبة، والآن أعداد قواتنا الأمنية كافية في بغداد ووفق الجدول، ونهاية ٢٠١١ ستكون قواتنا الأمنية قد أكملت كافة الاستعدادات والترتيبات السوقية والعملياتية والإدارية والتدريبية لتسلم الملف الأمني وفق الجدول المذكور". وحول مصير المباني التي تسيطر عليها القوات الأميركية ببغداد مثل الكلية العسكرية وجزيرة بغداد وغيرها، قال عطا "يجب إن تعود كافة المؤسسات الحكومية إلى نصابها القانوني والصحيح".

وبشأن موعد تسليم الملف الأمني في العاصمة بغداد، قال عطا إن "هذا يتبع التقييم الميداني للواقع الأمني في بغداد، وتصريحات مسؤولي الداخلية تشير إلى استعداهم لاستلام الملف الأمني"، مشيرا إلى أنها "مسالة حساسة ويجب أن تؤخذ بعناية تامة ومن أهمها تقييم الواقع الأمني لكل منطقة من مناطق بغداد، خاصة وان المرحلة الرابعة والأخيرة من مراحل خطة فرض القانون وتسلم المسؤولية الأمنية في بغداد من قبل قوات الداخلية كونها المسؤولة عن حفظ الأمن الداخلي وانسحاب قوات الجيش العراقي لخارج المدن، قد اقتربت"، وأوضح عطا أن "خطة فرض القانون تتكون من أربع مراحل وتم فعلا تسليم المسؤولية في منطقة الكاظمية والصالحية لوزارة الداخلية والمناطق الأخرى تخضع الآن للتقييم الأمني، ومتى ما وصلنا إلى درجة مطمئنة وفق قياسات أمنية متفق عليها نعلن بصورة تدريجية تسليم الملف الأمني من قيادة عمليات بغداد إلى قوات وزارة الداخلية".

وحول المنطقة الخضراء، التي تضم مباني السفارة الاميركية والحكومة العراقية، قال عطا إنها "تقع ضمن بنود الاتفاقية الأمنية كونها تخضع لإدارة القوات الأميركية، وإنها ستخضع لسيطرة الحكومة العراقية"، واضاف موضحا ان "لدينا عدة خيارات فيما يخص فتح المنطقة الخضراء أمام العامة، الأول هو العمل على فتح الشوارع المحيطة بالمنطقة الخضراء والآن الدراسات أكملت لفتح طريق يقطع المنطقة يبدأ من ساحة النسور باتجاه حدائق الزوراء ونفق الزوراء وصولا لتقاطع فندق الرشيد ومن ثم شمالا باتجاه تقاطع دمشق، وأي شوارع محيطة بالمنطقة ستفتتح قريبا، أما بداخل المنطقة الخضراء، فهذا خيار بيد القوات الأمنية العراقية ان استلمت المسؤولية الأمنية، ووضعنا بعض الحلول والمقترحات أمام خلية الأزمة التي تتكون من الوزراء الأمنيين وقائد عمليات بغداد وقائد القوات الأميركية، وأعتقد أن هناك شارعين رئيسين داخل المنطقة بحاجة إلى دراسة، ومشروعنا المستقبلي أن نجعل من جميع مناطق بغداد مناطق خضراء من الناحية الأمنية".

المحكمة الاتحادية تضمن حقنا في المفوضية العليا للانتخابات

بهرا. خاص

كان النائب يونادم كنا رئيس قائمة الرافدين في مجلس النواب السكرتير العام للحركة الديمقراطية الآشورية اضافة لوظيفته قد اقام دعوى قضائية علي رئيس مجلس النواب اضافة لوظيفته في ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٧ . وبعد اكثر من سنة ردت الدعوى شكلا مما جعل النائب كنا يقيم دعوى ثانية وفي ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٨ قضت بموجبها المحكمة الاتحادية العليا بحق الكلدان والآشوريين للتمثيل في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وادناه تفاصيل الادعاء وقرار المحكمة الاتحادية العليا:

العدد : ٩/اتحادية/٢٠٠٨
التاريخ : ٢٤ / ١١ / ٢٠٠٨

المدعي / النائب (ي.ي.ك) اضافة لوظيفته كعضو في مجلس النواب العراقي بصفته رئيس كتلة الرافدين الممثلة للكلدان والآشوريين في مجلس النواب المدعي عليه / رئيس مجلس النواب العراقي إضافة لوظيفته

الادعاء:

إدعى وكيل المدعي أمام هذه المحكمة في الدعوى المرقمة ٩/إتحادية /٢٠٠٨ بأن مجلس النواب العراقي قرر بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٧ تشكيل مجلس المفوضية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات دون ان يراعي في ذلك تطبيق احكام الفقرة عاشرا من المادة "٩" من قانون المفوضية رقم "١١ لسنة ٢٠٠٧" بما يحقق التوازن بين مكونات الشعب العراقي اذ تضمن المجلس المذكور قسما منها دون الاخرى مما أخل بالتوازن المطلوب وحيث ان المادة "١٢٥" من الدستور قد بينت المكونات الاخرى بشكل واضح ودعت الى ضمان حقوقهم الادارية والسياسية والثقافية ومنهم "الكلدان والآشوريين" فتشكيل المجلس بالصيغة الحالية وتغييب مكون منهم "الكلدان والآشوريين" يعتبر خرقا واضحا لقانون المفوضية لانعدام شرط التوازن ومخالفة صريحة للدستور لذا فان موكله بصفته نائبا في مجلس النواب عن كتلة الرافدين التي تمثل "الكلدان والاشورين" وحيث ان أعضاء مجلس النواب لهم صفة تمثيلية استنادا لاحكام المادة ٩٤ من الدستور واستنادا لاحكام المادة ٩٣ من الدستور والمادة "٤" من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ طلب دعوة المدعى عليه للمرافعة ومن ثم الحكم بعدم شرعية الاجراء الصادر من مجلس النواب المتضمن تعيين أعضاء مجلس المفوضية بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٧ .

وبعد تسجيل الدعوى لدى هذه المحكمة وفقا للفقرة "ثالثا" من المادة "١" من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم "١" لسنة ٢٠٠٥ وبعد استكمال المحكمة الاجراءات المطلوبة وفقا للفقرة "ثانيا" من المادة "٢" من النظام الداخلي للمحكمة المشار اليها انفا تم تعيين موعد للمرافعة وحضر عن المدعي وكيله المحامي السيد "ح.ع" بموجب الوكالة المحفوظة في ملف الدعوى وحضر عن المدعى عليه وكيله الموظف القانوني السيد "م.هـ" بموجب الوكالة المربوطة باضبارة الدعوى وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية . كرر وكيل المدعي ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها مع تحميل المدعى عليه اضافة لوظيفته المصاريف كافة .

وبناء على الطلب المقدم من رئيس مجلس المفوضية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وطلبه قبول طلبه بالدخول شخصا ثالثا في الدعوى بجانب المدعى عليه اضافة لوظيفته لمساس الدعوى بالمفوضية قررت المحكمة قبول طلبه وإدخاله في الدعوى شخصا ثالثا بجانب المدعى عليه وبعد دفعه الرسم القانوني حضر عنه وكيله الموظف الحقوقي السيد "ح.ح.ع" وهو بدرجة مدير وبوشر بالمرافعة الحضورية والعلنية بحقه وطلب وكيل المدعي تصحيح الخطا المادي الواقع في عريضة الدعوى وجعل المادة "٤٩" بدلا من "٩٤" في عريضة الدعوى وأوضح بانه لايجوز إدخال شخص ثالث في الدعوى لان المحكمة هي محكمة طعن . وكرر وكيل المدعى عليه ما جاء في اللائحة الجوابية المقدمة الى المحكمة والمؤرخة في ٢٥ / ٣ / ٢٠٠٨ وطلب رد الدعوى لانه ليس من اختصاص المحكمة بنظرها لان اختصاصات المحكمة محددة في المادة "٤" من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٥ وفي المادة "٩٣" من دستور جمهورية العراق وليس من بينها صلاحية النظر في صحة اختيار اعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

وقدم وكيل الشخص الثالث / لائحة تحريرية مؤرخة في "بلا" في الجلسة المؤرخة "١٩ / ٥ / ٢٠٠٨" طلب فيها رد الدعوى للاسباب الواردة فيها منها عدم اختصاص المحكمة في موضوع صحة اختيار اعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اضافة الى ذلك ان الفقرة الثانية من المادة "٣" من قانون المفوضية نصت " يتالف مجلس المفوضية من تسعة اعضاء اثنين منهم على الاقل من القانونيين يختارهم مجلس النواب بالاغلبية بعد ترشيحهم من (لجنة من مجلس النواب) على ان يكونوا من ذوي الاختصاص والخبرة والمشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والاستقلالية مع مراعاة تمثيل النساء" وان شروط التعيين الواردة في المادة "٣" من قانون المفوضية لم تتضمن ما يلزم لجنة مجلس النواب المخولة بترشيح الاعضاء التسعة مراعاة مكونات الشعب العراقي بدليل ان الاستمارة الخاصة بالترشيح والصادرة من لجنة ترشيح أعضاء مجلس المفوضية في مجلس النواب لم تتضمن ما يشير من قريب او من بعيد للمكون الاجتماعي أو القومي أو الديني للمرشح وان مراعاة مكونات الشعب العراقي قد تحقق فعلا في المجلس الحالي وفقا للشروط المهنية لتشكيل مجلس المفوضية بنص المادة "٣" من القانون اما ما يتعلق بالفقرة الخاصة بتحقيق التوازن بين مكونات الشعب العراقي والرجوع الى الدستور العراقي فانه قد تكفل بالحفاظ على كامل الحقوق الدينية لجميع الافراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية للطوائف كافة وان عدد اعضاء مجلس المفوضية والمنصوص عليه قانونا هم تسعة اعضاء وان عدد الأقليات يفوق النصاب المطلوب ومع ذلك فكان من ضمن المرشحين لعضوية مجلس المفوضية مرشح من الطائفة المسيحية واستبعد من قائمة المرشحين لتخلف شرط من شروط الترشيح الواردة في "٧" من الفقرة الثانية من المادة "٣" من قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم "١١ لسنة ٢٠٠٧" والتي تنص "ان لا يكون مشمولا بقانون اجتثاث البعث او من اثرى على حساب المال العام او ارتكب جريمة بحق الشعب أو من منتسبي الاجهزة القمعية" وطلب رد الدعوى مع تحميل المدعي الرسوم.

التتمة في ص ٢

اللبنانيون يحتفون بعيد الاستقلال

بهرا. بغداد

احتفى اللبنانيون يوم امس بعيد الاستقلال "٦٥" وبهذه المناسبة اقامت السفارة اللبنانية في بغداد بعد ظهر يوم السبت الموافق ٢٢-١١-٢٠٠٨م حفلا بالمناسبة شاركت فيه شخصيات من الحكومة ومجلس النواب العراقي والسلك الدبلوماسي الاجنبي في العراق.

وشارك السيد يونادم كنا عضو مجلس النواب ممثلا للسيد رئيس مجلس النواب الدكتور محمود المشهداني في الاحتفاء، وقدم التهاني للشعب اللبناني وحكومته بالمناسبة متمنيا للبنان دوام التقدم والازدهار وللعلاقات الثنائية بين البلدين التطور الدائم مقيما الحضور الدبلوماسي اللبناني في العراق.

الثلاثاء المقبل إنطلاق حملة التنافس الانتخابي

بهرا. وكالات

حددت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الإثنين المقبل موعدا لإنطلاق الحملة الإنتخابية للكيانات السياسية والإئتلافات المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات نهاية كانون الثاني المقبل. وافاد مدير الإعلام الخارجي في المفوضية محمد سعيد الأمجد في تصريح خص به القسم الصحفي في المركز الوطني للاعلام ان حملات التنافس الانتخابي بين المرشحين ستتواصل على مدى ٦٠ يوما، وتتوقف قبيل موعد اجراء الانتخابات بيوم واحد.

وحث الأمجد المرشحين عموما والكتل السياسية على الامتثال لشروط وقواعد السلوك الانتخابي النزيه دون اللجوء الى وسائل التشهير والتجريح ضد الاخرين. وحذر المسؤول في المفوضية من استغلال الدوائر والمؤسسات الحكومية والمناصب الوظيفية في الترويج للمرشحين، مؤكدا ان عقوبات رادعة ستفرض بحق الاطراف التي تخرق هذه التعليمات.

وقال ان العقوبات قد تصل الى حرمان المرشح من خوض الانتخابات، اضافة الى غرامات مالية لم يحددها. واشار الامجد الى ان المفوضية ستشكل لجانا خاصة لتلقي الاعتراضات الخاصة بالدعاية الانتخابية، وإعطاء الراي فيها.

مقتل شخصين وجرح ١٥ بانفجار استهدف مبنى الامم المتحدة ببغداد

بهرا. وكالات

قالت المتحدثة باسم بعثة الامم المتحدة في العراق إن قتيلين و١٥ جريحا هم حصيلة الانفجار الذي استهدف مبنى المنظمة، صباح السبت، في بغداد. وبلغت "حصيلة ضحايا الانفجار الذي نجم عن سقوط قذيفتي هاون على مبنى بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق "يونامي" الواقع في المنطقة الخضراء المحصنة وسط العاصمة بغداد قتيلين و ١٥ جريحا".

وتعرض مبنى الأمم المتحدة في العراق عام ٢٠٠٣ إلى هجوم انتحاري بشاحنة مفخخة أودى بحياة أكثر من ١٥٠ شخصا بينما قتل ٢٢ من بينهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميللو. ولم يتم تحديد جنسية ضحايا الانفجار، وذكرت مصادر إنهم "من جنسيات مختلفة وليسوا من الموظفين المتعاقدين مع المنظمة".

وانبثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق "UNAMI" بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ الذي تم تبنيه في ١٤ آب عام ٢٠٠٣ كبعثة مواصلة لأعمال هيئة الأمم المتحدة لمدة عام، في أعقاب تسليم برنامج النفط مقابل الغذاء بتاريخ ٢١ تشرين الثاني عام ٢٠٠٣، وجرى تمديد مهمتها في العراق بطلب من الحكومة العراقية في شهر آب الماضي ولمدة عام واحد.

دبي تحبط عملية تهريب قطع أثرية من العراق

بهرا. وكالات

أعلنت إدارة جمارك دبي أنها أحبطت محاولة تهريب عشرات القطع الأثرية القيمة مصدرها العراق. وذكر مدير عام الجمارك احمد بطي في مؤتمر صحافي أن عملية الضبط تمت في شهر حزيران الماضي وشملت ١٢٨ قطعة. وأشار بطي إلى أن كشفا أوليا أجراه خبراء محليون أظهر أن القطع حقيقية وتعود لفترات تراوح بين ثلاثة آلاف سنة ما قبل الميلاد والعصور الإسلامية. كما أظهر الكشف الأولي أن قسما كبيرا من القطع الأثرية مصدرها العراق.

وأسفرت العملية عن إلقاء القبض على ستة بحارة إيرانيين إلا أنهم ليسوا هم العصابة التي خططت لعملية التهريب. وذكر بطي أن خبراء من المتحف الوطني البريطاني سيزورون دبي في كانون الثاني المقبل لتقييم هذه القطع بشكل دقيق وتحديد مصدرها وما إذا كانت مسروقة.

وعرضت الجمارك القطع المضبوطة على الصحافيين وهي كناية عن أثريات صغيرة الحجم بينها خزفيات ومصوغات وأوان معدنية وحلي إضافة إلى خوذة ذهبية مع قرنين.

وصول ٣١ ألف حاج عراقي الى الديار المقدسة

بهرا. وكالات

اكد مدير البعثة العراقية للحج حسين جمعة ان نحو ٣١ ألف حاج عراقي وصلوا بسلام الى الديار المقدسة حيث يؤدون مناسك الحج لهذا الموسم وقال جمعة في تصريح صحفي ان جهود الهيئة العليا للحج نتجت عن تأمين ١٠٥٠ سيارة لنقل الحجاج برا اضافة الى تسيير رحلات جوية من خمسة مطارات في عموم البلاد هي: بغداد والموصل والبصرة والسليمانية ومطار اربيل.

واضاف جمعة أن نحو ٢٣ ألف حاج نقلوا الى السعودية جوا، فيما تم عبور نحو ثمانية الاف حاج عن طريق المنافذ الحدودية مع الكويت والسعودية. موضحا انه تم تفويج الحجاج واستقبالهم وتوزيعهم بين مساكنهم وتشكيل لجان في مكة المكرمة وبغداد في آن واحد لغرض تسهيل وانسيابية نقل الحجاج عبر المطارات والمنافذ البرية الحدودية.

بطاركة الشرق الكاثوليك يناشدون الحكومة العراقية العمل على حماية المسيحيين في الموصل

بهرا. وكالات

ناشد رئيس الكنيسة المارونية الكاردينال نصر الله صفير السلطات العراقية العمل على حماية جميع مواطنيها، بعد الهجمات التي تعرض لها المسيحيون في مدينة الموصل.

وانتقد صفير في ختام الاجتماع السنوي لمجلس بطاركة الشرق الكاثوليك الذي انعقد في لبنان الصمت الذي يحيط بمأساة المسيحيين خصوصا لما يصيبهم من تهجير وقتل وتشريد من بعض الفئات المتطرفة.

كما دعا صفير الأسرة الدولية لتتحمل مسؤوليتها ولوضع حد لمأساتهم.

من ناحية أخرى، طالبت المنظمات غير الحكومية في لبنان بمساعدات عاجلة لمساندة مئات العائلات المسيحية العراقية التي جاءت إلى لبنان هربا من أعمال العنف في العراق.

وقالت إيزابيل سعادة فغالي المسؤولة في منظمة كاريتاس الإنسانية ان عدد اللاجئين العراقيين إلى لبنان قد ارتفع بسرعة كبيرة منذ تشرين الأول، إثر موجة الاعتداءات التي استهدفت أكثر من ألفي عائلة مسيحية من مدينة الموصل في شمال العراق.

وقالت فغالي إن المنظمة أقامت ستة مراكز لتقديم المساعدات إلى اللاجئين العراقيين في لبنان. وتقدر المنظمات غير الحكومية بأن عدد اللاجئين العراقيين في لبنان، من مسلمين ومسيحيين، بات يتراوح بين ٤٠ و٥٠ ألف لاجئ. وكشفت المتحدثة باسم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة لورا شدراوي أن السلطات اللبنانية تعتبر وجود هؤلاء اللاجئين على أراضيها غير شرعي رغم أن المفوضية تزودهم بشهادات لجوء. وأشارت شدراوي إلى أن غالبية هؤلاء اللاجئين لا ينوون الاستقرار في لبنان وإنما يصلون إليه كبلد عبور في الطريق للإقامة في بلد آخر خصوصا الولايات المتحدة.

وقال شدراوي إن تأمين إقامة اللاجئين العراقيين في بلد آخر يتطلب مدة تتراوح بين سبعة أشهر وعاما واحدا.

البيت الأبيض ينشر النص الانكليزي للاتفاقية

بهرا. وكالات

نشرت الولايات المتحدة الخميس الصيغة الانكليزية للاتفاقية حول الوجود العسكري الاميركي في العراق بعدما امتنعت عن ذلك حتى اقرار النص في البرلمان العراقي. ونشر البيت الابيض الترجمة الرسمية لنص لاتفاقية بعد ساعات على تصويت النواب العراقيين على الاتفاقية التي استمر التفاوض بشأنها قرابة العام بين واشنطن وبغداد.

وقال الناطق باسم البيت الابيض كارلتون كارول "اعتبرنا ان من المناسب نشر النص بعد اقراره في البرلمان العراقي"، معتبرا ان نشره قبل ذلك كان ليؤثر على النقاشات حول الاتفاق الذي ينص على انسحاب القوات الاميركية بالكامل من العراق بحلول نهاية العام ٢٠١١.

وأشار رئيس الوزراء العراقي المالكي إلى أن إبرام هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأولى لاستعادة كامل السيادة الوطنية بدءا من استكمال استعادة الملف الأمني في مختلف المحافظات إلى إتمام انسحاب القوات الأجنبية في المواعيد المحددة. ودعا المالكي القوى السياسية بأطيافها كافة إلى الوقوف إلى جانب الحكومة.